

الفصل الثالث من أحكام الطلاق

أولاً : الحلف بالطلاق :

لا يجوز لمسلم أن يجعل من الطلاق يمينا يحلف به على فعل هذا أو ترك ذاك ، أو يهدد به زوجته إن فعلت كذا فهي طالق ، فصيغة اليمين في الإسلام هي الحلف بالله تعالى . .

فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » (١) .
والحديث قصد به المبالغة في الزجر عن الحلف بغير الله . وقال عليه الصلاة والسلام : « مَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ وَلَا اشْتَحِلَفَ بِهِ إِلَّا مُنَافِقٌ » . وقال ﷺ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتَ » وقيل « الطَّلَاقُ مِنْ أَيْكَانِ الْمُنَافِقِ » .
وإذا كان لا يجوز الحلف بغير الله فإنه لا يجوز أيضاً أن يؤدي الحلف إلى خداع أو تغرير ، فأخرج البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رجلاً أقام سلعة في السوق ، فحلف : الله لقد أعطى بها ما لم يعطه ليوقع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزل قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٢) .

١- حكم من يحلف بالطلاق :

فمن قال : عَلَى الطَّلَاق ، أو الطَّلَاق يلزمني إن فعلت كذا ، أو إن أفعل كذا فَطَّلَاقُهُ لَا يَقَعُ .

(١) رواه أبو داود والترمذي والحاكم .

(٢) سورة آل عمران - الآية ٧٧ .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : « وهذا مذهب أبى حنيفة ، وبه أفتى جماعة من مشايخ مذهبه ، وبه أفتى القفال في قوله : « الطلاق يلزمنى » .

وسر ذلك أن قائل هذه العبارة (يتعهد) في المستقبل أن يطلق زوجته إن فعلت كذا ، أو إن لم تفعل كذا .

وحكم الطلاق أنه يلزم صاحبه إذا أوقعه فعلاً ، أما قبل أن يوقعه فلا . قال ابن القيم : وكأنه قال : فعَلَى أَنْ أَطْلُقَكَ ، وهو لو صرح بهذا لم تطلق بغير خلاف . وعبارات الطلاق الواردة في القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ وقوله : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ﴾ لا تصدق إلا على مَنْ نَجَزَ الطلاق ، ولا يفهم منه إلا إيقاع الطلاق بالفعل .

أَمَّا مَنْ عَلَى الطلاق على فعل غيره أو غيرها فإنه لا يصدق عليه أنه طلق ، فالحلف بالطلاق « كَعَلَى الطلاق » لا يقع به طلاق أصلاً .

٢. حكم يمين الطلاق :

اختلف العلماء في يمين الطلاق ، فقد رأى بعض العلماء أنه يمين لغو ، ورأى البعض الآخر أنه يمين شرعية .

(أ) يمين لغو :

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : مَنْ حَلَفَ بالطلاق فيمينه لغو غير منعقدة ، ومن حلف به حائثاً فطلاقه لا يقع ، ولا يلزم على هذا الحنث كفارة .

(ب) يمين شرعية :

وقد ذهب بعض الأئمة إلى أن الحلف بالطلاق ليس لغوًا ، بل هو يمين شرعية ، ولكن لا يقع بها الطلاق أصلاً .

فإن كان الحالف حائثاً فعليته كفارة يمينه ، وكفارته : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ .

مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴿١﴾ .

ولا علاقة للطلاق نفسه بتلك الكفارة ، فسواء أَكْفَرَ عن اليمين أم لم يُكْفَرْ ، فإن طلاقه لا يقع (٢) .

وفي فتوى للمرحوم الشيخ محمود شلتوت قال : « الْحَلْفُ بغير الله حرامٌ ، ولا تنعقد به يمين ، ولا يُكْفَرُ به المسلم إلا إذا كان بمخلوق يعتقد الحالف تعظيمه كتعظيم الله ، أو أن له فعلا كفعل الله وتأثيره » .

٣- صيغ الطلاق :

رأى الجمهور أن الطلاق يقع بأية صيغة تفيد المعنى ، مادامت نية الزوج منعقدة عليه ، وقد عبر القرآن الكريم عن الطلاق بأكثر من صيغة فقال : ﴿ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ ﴾ (٣) أى : فَارِقُوهُنَّ .

وطلق الرسول ﷺ بقوله : « الْحَقَى بِأَهْلِكَ » . فيوم زُفَّتْ أسَاءُ بنت النعمان إلى رسول الله ﷺ ودنا منها ، قالت : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ » . فقال لها الرسول ﷺ : « لَقَدْ عَذَّبَ بِعَظِيمٍ ، الْحَقَى بِأَهْلِكَ » .

الطلاق على فعلٍ شيء أو تركه :

ومن قال لامرأته : إِنْ كَلَمْتِ فَلَانَا ، أو خرجت من بيتي بغير إذنٍ ، أو نحو ذلك ، فأنت طالقٌ ، ثم كلمت هذا الفلان ، أو خرجت من البيت بغير إذنه ، فلا يقع عليها الطلاق . وقد حكى ذلك ابن القيم عن بعض أئمة الشافعية ، وقال : « وهذا القول هو الفقه بعينه ، ولا سيما على أصول مالك وأحمد » . وواضح أن معنى هذا هو التزام الرجل الطلاق - والتزام الطلاق ليس إيقاعاً للطلاق ولا تعليقاً لوقوعه ، وإنما هو يمين وحلف ، ولا أثر له في الحياة الزوجية .

(١) سورة المائدة - من الآية ٨٩ .

(٢) الإسلام والمرأة المعاصرة للبهى الخولى .

(٣) البقرة - من الآية ٢٣١ .

ويقول فضيلة المرحوم الشيخ محمود شلتوت في الفتاوى : « أن يقول الرجل لزوجته - إن خَرَجْتَ بغيرِ إِذْنِي ، أو كلمت الجارة ، أو فعلت كذا فأنتِ طالق » ، إن كان يقصد تخويفها ومنعها من الفعل وهو في نفسه يكره طلاقها ولا يرغب فيه ، وليس لديه من الأسباب ما يجعله يقصد الطلاق ، كان ذلك لغوًا من القول لا أثر له في الحياة الزوجية .

أما إذا كان مطوياً على بغضها ، غير راغب في عِشْرَتِها ، واتخذ التعليق مبرراً له في الطلاق أمام الناس ، فإنه يقع إذا خالفت الزوجة ويقع واحدة رجعية ولو كان بلفظ الثلاث .

فالطلاق على فعل شيء أو تركه - منه أو منها أو من أجنبي - لا يقع به أيضاً شيء ولو فعل المحلوف عليه متى كان القصد التهديد أو التخويف ولم يقصد إلى طلاق .
وإلى هذا ذهب كثير من العلماء من سلف الأمة وخلفها ، وبه أخذ قانون المحاكم الشرعية المعمول به في مصر .

٤- التوكيل في الطلاق :

يجوز التوكيل في الطلاق كما يجوز التوكيل في الزواج ، وكما يكون الطلاق باللفظ يكون بالكتابة - ولا يشترط في الطلاق أن يكون بمحضر الزوجة .

ثانياً : طلاق الهازل والمُكْرَه والمجنون والسكران والغضبان :

طلاق الهازل :

طلاق الهازل الذي يتلفظ بصيغة الطلاق من باب الهزل يقع ، لقول الرسول ﷺ : «ثَلَاثُ جَدَّهِنَّ جَدٌّ وَهَزُّهُنَّ جَدٌّ : النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ» ^(١) . والسبب في ذلك : أن الهازل مختار في التلفظ ، وبرغم أنه لم يرد الأثر المترتب على طلاقه فإن الشارح جعل العبارة فيها عند القصد إليها قائمة مقام الإرادة ، فيُعَدُّ طلاق الهازل صحيحاً مع أنه قصد العبارة فقط ولم يقصد ترتب الأثر .

(١) رواه الخمسة إلا النسائي .

ومن طريف ما يروى في هذا الشأن : أن امرأة قالت لزوجها : سَمْنِي وناديني بما تُسَمِّي ، فسماها ظبية ، ونادها بذلك ، فقالت له : ما قُلْتَ شيئاً ، فقال لها : هاتِ ما أُسَمِّيكِ به . فقالت : سَمْنِي خلية طالق ، فقال لها : وأنتِ خلية طالق ، فأنتِ الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت : إنَّ زوجي قد طَلَّقَنِي ، فأرسل إليه ، فجاء فقص عليه القصة ، فأوجع عمر رأسها ، وقال لزوجها : خُذْهَا بيدها وأوجع رأسها^(١).

وجاء في فتوى للمرحوم الشيخ محمود شلتوت : « لا نحكم بوقوع الطلاق في قول اللاعب الهازل مع زوجته أو غيرها : أنتِ طالق ، أو هي طالق » .

طلاق المكره :

طلاق المكره لا يقع ، لقول الرسول ﷺ : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » . . والإغلاق معناه التضييق والإكراه . وعلى هذا الرأي عمر ، وعلى ، وابن عباس ، ومالك ، والشافعي ، ويؤيد هذا الحديث قول الرسول : « وَضِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ »^(٢).

والله تعالى يقول : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾^(٣).

قال ابن عباس : « طلاقُ المُتَكْرَهِ والمُتَكْرِهَانِ ليسَ بجائزٍ » والسبب في ذلك أنه في حالة الإكراه فإن الشخص قصد التلفظ بالعبارة مع فهمه لمعناها ولكنه لم يرضَ بما يترتب عليها ؛ لأن الإكراه معدوم للرضا ، ولأن المكره غير مختار في النطق بالعبارة بل مضطر إلى ذلك تحت سلطان التهديد ، فيكون تلفظه بعبارة الطلاق لغوا^(٤).

طلاق المجنون والسكران :

قال عثمان بن عفان ، رضى الله عنه : « ليسَ للمَجْنُونِ ولا السَّكَرَانِ طَلَّاقٌ » .

(١) التعريف بالفقه الإسلامى ، للأستاذ محمد مصطفى شلبى .

(٢) روله ابن ماجه .

(٣) سورة النحل - من الآية ١٠٦ .

(٤) التعريف بالفقه الإسلامى للأستاذ محمد مصطفى شلبى .

وقال على بن أبي طالب ، رضى الله عنه : « كُلُّ الطَّلَاقِ جائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوهِ » .
وإن كان هناك مَنْ أفتى بوقوع طلاق السكران ؛ لأنه هو الذى أهدر عقله بيده
وباختياره عقاباً له وزجراً لغيره^(١) .

طلاق الغضبان :

للغضب ثلاثة أحوال :

١ - غضب لا يعى صاحبه ما يقول ، بحيث يقول ما لا يريد ، ويقضى ما لا نية له
فيه ، وفى هذه الحالة لا يقع الطلاق باتفاق الفقهاء ؛ لقول رسول الله ﷺ : (لا طَلَاقَ
ولا عِتَاقَ فى إغلاق) والإغلاق هو الغضب الذى يُخرج صاحبه عن وعيه ، كما يقول
ابن القيم فى أعلام الموقعين ، وبذلك فسرهُ أبو داود فى سننه .

ويقول ابن القيم : « التحقيق أن الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده
وتصوره ، كالسكران ، والمجنون ، والمُكْرَه ، والغضبان ، فحال هؤلاء كلهم حال
إغلاق » .

والطلاق إنما يكون عن وَطَرٍ ، فيكون عن قصد من المطلق وتصور لما يقصده ، فإن
اختلف القصد والتصور لم يقع الطلاق .

وجاء فى فتوى للمرحوم الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق : « لا نحكم
بوقوع الطلاق والزواج فى حالة سكر أو غضب يملك عليه اختياره » .

٢ - غضب يعى صاحبه ما يقول ، ولكنه يُخرجه عن حَدِّ المعقول ، وفى هذه الحالة
اِخْتُلِفَ فى وقوع الطلاق أو عدم وقوعه .

(١) فمن نظر إلى أن صاحبه يعى ما يقول وقت الحلف قال بوقوع الطلاق .

(ب) ومن نظر إلى أنه أخرجه عن المعقول قال بعدم وقوع الطلاق .

٣ - غضب يعى صاحبه ما يقول بدون أن يؤثر الغضب على عقله ، فيقع طلاقه
باتفاق الفقهاء .

(١) حق الزوج ، للشيخ طه عبد الله العفيفى .

ثالثاً: الطلاق أثناء الحيض أو بعد الجماع :

اختلف العلماء في الطلاق الذي يقع أثناء الحيض أو بعد الجماع ، فمنهم من رأى أنه لا يقع ، ومنهم من رأى أنه يقع ويحسب طلاقاً .

(أ) الطلاق أثناء الحيض أو بعد الجماع لا يقع ولا يحسب طلاقاً :

وأصحاب هذا الرأي يستندون إلى :

١ - رأى بعض العلماء أن هذا أمر بدعى ، ومن المسلم عقلاً أن الأمر البدعى لا يصح أن يقوم عليه حكم .

٢ - قول ابن حزم عن حديث ابن عمر : « لم يصرح ابن عمر بمن حسيبها عليه تطليقة ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، واحتج مثله بقول ابن عمر : « فردها رسول الله ﷺ ولم يرها شيئاً »^(١) .

وجاء في فتوى للمرحوم الشيخ محمود شلتوت شيخ الازهر الأسبق : « لانحكم بوقوع الطلاق والمرأة في حيض أو نفاس أو طهر اتصل بها فيه » .

وجاء في كتاب الحكم الشرعى في الطلاق السنى والبدعى لفضيلة الشيخ عبد الله ابن زيد آل محمود ، رئيس المحاكم الشرعية بدولة قطر ، قوله في حكم طلاق المرأة وهى حائض : « إن رسول الله ﷺ لم يوقع طلاق ابن عمر - رضى الله عنهما - لامراته وهى حائض ، بل أمره بمراجعة زوجته ثم تركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إذا شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، وهو حديث متفق عليه » .

(ب) الطلاق أثناء الحيض أو بعد الجماع يقع ويحسب طلاقاً :

القول الآخر بأن الطلاق أثناء الحيض أو بعد الجماع يقع ويحسب طلاقاً استناداً إلى :

١ - أمر النبى ﷺ لابن عمر بمراجعة امرأته دليل على وقوع الطلاق ، والمراجعة تعنى الرجوع إلى المعاشرة الزوجية بعد إيقاع الطلاق الرجعى ، واستناداً للحديث : « وكان عبد الله طلق تطليقة فحسبت من طلاقها »^(٢) .

(١) رواه أبو داود والنسائي - وانظر المرجع السابق .

(٢) متفق عليه .

وقد ثبت عند جماعة من السلف أن ابن عمر طلق تطليقة واحدة ، وأنها كانت في الحيض ، وأن النبي ﷺ أمره بمراجعتها لأنه خالف السنة ، وأنها حبت عليه طلقة ، لأن لفظ حديث ابن عمر : « مُرَّةٌ فليراجعها » دليل على أن الطلاق واقع .

وروى الدارقطني في قصة ابن عمر : « قال عمر : يا رسول الله أفتحسب تلك التطليقة ؟ قال الرسول : « نعم » . كما روى الدارقطني بسند آخر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قال : « إني طلقت امرأتى البتة وهى حائض » .

فقال : عصيت ربك وفارقت امرأتك .

قال : فإن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته .

فقال له : إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له ، وأنت لم تُبقي ما ترتجع به امرأتك .

٢ - القول يبطلان الطلاق أثناء الحيض يجعل الطلاق بيد المرأة ؛ لأن الطهر والحيض لا يُعرفان إلا من طريق المرأة ، فإن طلق الرجل وقالت المرأة إن الطلاق كان في الحيض أعاد الرجل الطلاق إلى أن تعتز المرأة بأن الطلاق كان في الطهر . مما قد يؤدي إلى معاشرة الزوج لزوجته معاشرة غير شرعية ؛ لأنه يعلم أنه طلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار، ولكنه لا يصدق ، لأن الحيض والطهر لا يُعلمان إلا من ناحية النساء .

فالطلاق أثناء الحيض أو في طهر مس فيه يقع ، ويوجب الإثم ؛ لما فيه من الإضرار بالزوجة لتطويل العدة ، ووقوع الإثم لا يمنع ترتب الأثر عليه .

رابعاً : طلاق الثلاث :

لا يجوز لمسلم أن يطلق زوجته إلا حاملاً أو طاهراً ، ويمتنع عليه الطلاق إلا مرة واحدة ، فجميع العلماء يقرون أن الطلاق المشروع مرة واحدة .

ولكن ما حكم من يقول لزوجته أنت طالق بالثلاث ؟ اختلف العلماء في وقوع هذا الطلاق ، فرأى بعض العلماء أنه يحسب طلقة واحدة ، ورأى البعض الآخر أنه يحسب ثلاث طلقات .

(١) طلاق الثلاث يقع ويحسب طلقة واحدة :

أسانيد من يرون أن طلاق الثلاث يقع ، ولكن يحسب طلقة واحدة :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ اَلطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ :

الآية نزلت لبيان السنة ، يعنى إذا أردتم تطليق نسائكم فطلقوهن مرتين ، فى كل طهر مرة ، وبعد المرتين إما إمساك بمعروف وحياة مستقرة ، وإما تسريح بإحسان ، وهى الطلقة الثالثة ، ولا تحل الزوجة إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره .

أمّا إذا جمعتم الطلاق الثلاث فى كلمة واحدة فلا يقع عليكم الطلاق إلا طلقة واحدة ؛ لأنه يدعى ، والطلاق البدعى لا يقع .

وكذلك الطلاق فى الحيض لا يقع ؛ لأنه طلاق بدعى ، والطلاق البدعى لا يقع ، وحمل الآية على طلاق السنة - وهو تعدد الطلاق فى طهرين لم يمس فيهما - إنما هو مراعاة لعموم اللفظ فقط .

ثانياً : حديث ابن عمر :

إن حديث ابن عمر دليل على أن طلاق الثلاث فى كلمة واحدة يلزم منه طلقة واحدة ، زعماً أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وردّها إليه النبى ﷺ .

ثالثاً : حديث ركانة :

يقولون إن المسلمين فى زمن الرسول ﷺ وخليفته كانوا على الطلاق المشروع طلقة واحدة . . فقد طلق « ركانة بن عبد الله » امرأته « سهيمة » البتة ، يعنى ثلاثاً ، فأخبر النبى ﷺ ، فقال ركانة للرسول : والله ما أردتُ إلا واحدة . قال له الرسول : « والله ما أردتُ إلا واحدة ؟ قال ركانة : والله ما أردتُ إلا واحدة .

فردها إليه الرسول ﷺ . وطلقها الثانية فى زمن عمر بن الخطاب ، والثالثة فى زمن عثمان » (١) .

وفى رواية : أن ركانة قال : « وإنى طلقته ثلاثاً » فقال له الرسول ﷺ : « قد

(١) رواه أبوداود .

علمت ، أَرْجِعْهَا ، ثم تلا قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (١).

وأخبر الرسول ﷺ عن رجل طلق زوجته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام الرسول ﷺ غضبان ثم قال : « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ » حتى قام رجل فقال : « يا رسول الله ألا أقتله ؟ » (٢).

وكان رسول الله ﷺ لينا رقيقاً في كل شيء إلا أن تنتهك حرمة الله ، فكان يثور ويغضب غضباً شديداً .

رابعاً : حديث عمر بن الخطاب :

قال ابن عباس : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب :

« إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيته عليهم ، فأمضاه عليهم » (٣).

وفي فتوى للمرحوم الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق قال : « الطلاق بالثلاث لا يقع إلا واحدة رجعية ، ويرد الرجل زوجته إليه بكلمة المراجعة ، أو بالمخالطة الخاصة - والرأى أنا لا نحكم بوقوع طلاق إلا إذا كان مجمعا من الأئمة على وقوعه ، فإن الحياة الزوجية ثابتة بيقين ، وما يثبت لا يرفع إلا بيقين مثله ، ولا يقين في طلاق مختلف عليه ، وبهذا لا نحكم بوقوع الثلاث دفعة واحدة إذا قال : أنت طالق ثلاثاً » .

ومن ناحية أخرى يقول الإمام عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق : « من قال لزوجه : أنت طالق ثلاثاً وقع عليها الطلاق الثلاث عند الأئمة الأربعة ، ولا تحل له

(١) سورة الطلاق - من الآية الأولى .

(٢) رواه النسائي .

(٣) رواه مسلم .

من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (١).

ويرى بعض أهل العلم أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا طلاق واحدة رجعية ، وللزوج أن يراجع زوجته بعدها ، وهو رأى عليه أدلة عقلية ونقلية ، وقد أيده الإمام ابن تيمية ، والإمام ابن القيم ، ولا بأس على من يأخذ بهذا الرأى الأخير ، إذ العمل جاربه في الفتوى والقضاء في مصر الآن .

(ب) طلاق الثلاث يقع ويحسب ثلاث طلاقات :

أسانيد من يرون أن طلاق الثلاث يقع ويحسب ثلاث طلاقات :

١- قوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانِ ﴾ :

أن حمل الآية على طلاق السنة وهو تعدد الطلاق في طهرين لم يُمَسَّ فيهما ، إنما هو مراعاة لعموم اللفظ فقط ، وهذا قصور في توضيح المعنى المقصود من الآية الكريمة ، وجهور المفسرين على تفسير الآية بسبب النزول .

وهو أنه كان من عادة الجاهلية أن الرجل إذا طلق امرأة ثم راجعها قبل انقضاء عدتها كان له ذلك ، ولو طلق ألف مرة ، واستمر العمل على هذا في صدر الإسلام قبل نزول هذه الآية ، ولم يكن لطلاقهم نهاية تبين بها المرأة ، وحدث أن غضب أحد الأنصار على زوجته وأراد أن يعاملها بالطريقة التي تعودوها في الجاهلية وفي صدر الإسلام ، فشكته إلى النبي ﷺ ، فنزل قوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقُ مَرَّتَانِ ﴾ .

وهذا يعنى :

- أن الطلاق الذى تحمل فيه مراجعة الزوجة مرتان ، لاكما اعتدتم في الجاهلية وصدر الإسلام ، فإذا طلق الثالثة فلا رجعة بعدها ، وهى بينونة كبرى ، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

(١) سورة البقرة - من الآية ٢٣٠ - وانظر : الفتاوى ج ٢ .

- أن الآية نزلت لبيان عدد الطلقات التي يصح بعدها الرجعة بدون عقد جديد ، وبهذا قال عروة بن الزبير ، وقتادة ، وابن زيد ، وغيرهم .

وقد فسّر الآية بسبب نزولها كُلُّ من الطبرى ، والقرطبى ، وابن كثير ، وأبى حيان ، وابن العربى ، والإمام الشافعى فى كتابه أحكام القرآن .

قال الطبرى فى تفسيره : « فلو نظرنا إلى سبب النزول نجد أن الآية تُعَدُّ نَصًّا فى عدد التطبيقات التى تصح بعدها الرجعة بدون عقد جديد ، وذلك بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ يعنى بعد المرتين ، ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فعرف الله عباده القدر الذى تحرم به المرأة على زوجها ولا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجًا غيره ولم يتعرض للوقت الذى يجوز فيه الطلاق والوقت الذى لا يجوز .

فالمراد من الآية بيان عدد الطلاق الذى تجوز بعده الرجعة ، لا بيان الطلاق البذعى من السنى ، وهو واضح ، ويشهد له سبب النزول .

قال القرطبى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ هذا إشارة إلى أن هذا التعديد إنما هو فسخة لهم ، ولكن مَنْ ضَيَّقَ على نفسه ونوى وقوع الطلاق الثلاث فى كلمة واحدة لزمه مانواه . ويستطرد القرطبى فى قوله : « قال علماؤنا : اتفق أئمة الفتوى على لزوم إيقاع الطلاق الثلاث فى كلمة واحدة ، وهو قول جمهور السلف بأنه لا زَمُ واقعٌ ثلاثاً ، ولا فرق بين أن يوقعه ثلاثاً مجتمعاً فى كلمة واحدة أو متفرقة فى كلمات » (١) .

وقال الباجى : « فمن أوقع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة لزمه مما أوقعه من الثلاث ، وبه قال جماعة الفقهاء » . . ثم قال : « والدليل على ما نقوله إجماع الصحابة ؛ لأن هذا مروى عن ابن عمر ، وعمران بن حصين ، وعبدالله بن مسعود ، وأبى هريرة ، وعائشة رضى الله عنهم ، ولا يخالف لهم » .

ويقول فضيلة الشيخ الطاهر الزاوى فى كتابه مجموعة فتاوى : « وما يرجح تفسير الآية بسبب نزولها أن لفظ المرتين ليس نَصًّا فى حمل المعنى على وجوب التكرار قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا ﴾ » (٢) .

(١) تفسير القرطبى .

(٢) سورة القصص - من الآية ٥٤ .

كما روى الدارقطني بسند آخر عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن رجلاً قال : «إني طلق امرأتى البتة وهى حائض .

فقال : « عَصَيْتَ رَبَّكَ وَفَارَقْتَ امْرَأَتَكَ » .

قال : فإن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يُراجع امرأته .

فقال : إنه أمر ابن عمر أن يراجع امرأته بطلاق بقى له ، وأنت لم تُبقي ما ترتجع به امرأتك . فالصحيح الذى اتفق عليه أئمة المسلمين أن طلاق ابن عمر كان رجعيًا وليس طلاقًا بالثلاث .

٣- حديث ركانة :

القول بأن ركانة بن عبد الله طلق امرأته سهيمة المزنية البتة ، فردها إليه رسول الله ﷺ ، فطلقها الثانية فى زمن عمر بن الخطاب ، والثالثة فى زمن عثمان كدليل على أن طلاق الثلاث فى كلمة واحدة يلزم منه طلقة واحدة ، فهو دليل غير صحيح . ودليل ذلك :

قول القرطبي :

« وأما حديث ركانة فقليل إنه حديث مضطرب ، منقطع ، لا يستند من وجه يحتاج به ، ورواه أبو داود من حديث ابن جريج عن بعض ابن بنى رافع وليس فيهم من يحتاج به .

وفى الإشفاق على أحكام الطلاق :

أن الترمذى روى عن البخارى أن حديث ركانة مضطرب ، وضَعَفَ أحمد طُرقه كلها ، وتابعه ابن عبد البر على هذا التضعيف ، وهذا يُسقط الاحتجاج بأى لفظ من ألفاظ رواية حديث ركانة .

٤- حديث عمر بن الخطاب :

قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « إن الناس قد استعجلوا فى أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيها عليهم ، فأمضاه عليهم » .

وجاء رجل طلق امرأته ثلاثاً إلى ابن عباس فقال له : « ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول : يا بن عباس يا بن عباس .

وإن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجاً . عصيت ربك فبانت منك امرأتك » .

وإن الله تعالى قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (١) .

وبعد : فهذا هو المنهج الإلهي ، بيان محكم دقيق ، كذلك بين الله لنا آياته عسى أن تقودنا إلى التعقل والتدبر فيها وفي الحكمة الكامنة وراءها ، وفي الرحمة المتمثلة في ثنائياها ، وفي النعمة التي تتجلى فيها نعمة التيسير والسماحة مع الحسم والصرامة ، ونعمة السلام الذي يفيض منها على الحياة . ولو تعقل الناس وتدبروا هذا المنهج الإلهي لكان لهم معه شأن ، هو شأن الطاعة والاستسلام ، والرضا والقبول ، والسلام الفائض في الأرواح والعقول (٢) .

خامساً : تنظيم الإسلام لأنواع الفراق الأخرى :

١- الإيلاء :

نظم الإسلام أنواع الفراق الأخرى بما لا يدع مجالاً للظلم أو حرمان ، ففي الإيلاء (وهو حلف الرجل ألا يقرب امرأته ويهجرها ويمتنع عن مباشرتها) جعل الشارع له نهاية هي أربعة أشهر ، فلما أن يعود في نهايتها وإما أن يُجَبَّرَ على الطلاق . فإذا حلف الرجل ألا يقرب امرأته فيما يتصل بأمور الأزواج مع زوجاتهم مدة فلا يخلو أن يكون أقل من أربعة أشهر أو أكثر من أربعة أشهر .

فإن كانت المدة أقل من أربعة أشهر : فله أن ينتظر انقضاء المدة ثم يتصل بامرأته ، وعليها أن تصبر ، وليس لها مطالبة بالفيئة - أي الرجوع في يمينه في هذه المدة

(١) رواه أبو داود - وانظر : مجموعة الفتاوى للشيخ طاهر الزاوي .

(٢) في ظلال القرآن لسيد قطب .

إعنتاته ، كما قد يكون فرصة للتنفيس عن عارِضٍ سأمٍ أو ثورة غضب تعود بعده الحياة أنشط وأقوى .

كما أن الإسلام لم يترك للرجل مطلق الإرادة كذلك ؛ لأنه قد يكون باغيًا في بعض الحالات ، يريد إعنات المرأة وإذلالها ، أو يريد إيذاءها لتبقى معلقة لا تتمتع بحياة زوجية معه ، ولا تنطلق من عقالها هذا لتجد حياة زوجية أخرى . فتوفيقًا بين الاحتمالات المتعددة ، ومواجهة للملايسات الواقعية في الحياة جعل هناك حدًا أقصى للإيلاء لا يتجاوز أربعة أشهر ، وهذا التحديد قد يكون منظورًا فيه إلى أقصى مدى الاحتمال لكيلا تفسد نفس المرأة .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج من الليل يتحسس حاجات الناس وأحوالهم متخفيًا ، فسمع امرأة تقول :

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْوَدَّ جَانِبُهُ وَأَرْقَنِي أَنْ لَا خَلِيلَ إِلَّا عِبْنُهُ
فَوَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ أَتَى أَرْاقِبُهُ لَحُرُّكَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

فسأل عمر ابنته حفصة رضى الله عنها - كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها ؟ فقالت : ستة أشهر أو أربعة ، فقال عمر : لا أحبس أحدًا من الجيش أكثر من ذلك ، وعزم ألا يغيب المجاهدون من الجند أكثر من هذه الفترة . وعلى أية حال فإن الطبائع تختلف في مثل هذه الأمور ، ولكن أربعة أشهر كافية ليختبر الرجل نفسه ومشاعره : فإما أن يفىء ويعود إلى استئناف حياة زوجية صحيحة ، ويرجع إلى زوجته وعشه ، وإما أن يطلق أو يطلقها عليه القاضى ليبدأ كل منهما حياة زوجية جديدة مع شخص جديد ، فذلك أكرم للزوجة وأعفُّ وأضون ، وأروح للرجل كذلك وأجْدَى وأقرب إلى العدل والجد في هذه العلاقة التى أراد الله بها امتداد الحياة لا تجميد الحياة^(١).

الحلف :

بعد أن انتهى الحديث عن حُكم الإيلاء ، وهو الحلف بهجران الزوجية والامتناع

(١) في ظلال القرآن لسيد قطب .

وقد رَوَى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ : كَلَاءً وَالله ، وبلى والله » .

وفي رواية ابن جرير : « لا والله وبلى والله » .

وفي حديث مُرْسَل عن الحسن بن أبي الحسن قال : « مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ يَتَضَلُّونَ (يرمون) ومع رسول الله ﷺ رجلٌ من أصحابه ، فقام رجل من القوم فقال : أصبْتُ والله ، وأخطأت والله ، فقال الذى مع النبى ﷺ : حنثَ الرجلُ يا رسول الله ، قال الرسول : « كَلَاءً ، أَيْمَانُ الرُّمَاءِ لَغْوٌ لَّا كَفَّارَةٌ فِيهَا وَلَا عُقُوبَةٌ » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لَغْوُ الْيَمِينِ أَنْ تَخْلِفَ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ ، وَأَنْ تُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، فذلك ليس عليك كَفَّارَةٌ » .

وعلى ذلك : فاليمين التى لا تنعقد النية على ما وراءها ، إنما يلغو بها اللسان ، لا كَفَّارَةٌ فيها ، أما اليمين التى ينوى الحالف الأخذ أو الترك لما حلف عليه فهى التى تنعقد ، وهى التى تستوجب الكَفَّارَةَ عند الحنث بها ، وإنه يجب الحنث بها إن كان مؤداها الامتناع عن فعل خير أو الإقدام على فعل شر . أما إذا حلف الإنسان على شىء وهو يعلم أنه كاذب فيقول الإمام مالك فى الموطأ : « الذى يحلفُ على الشىء وهو يعلم أنه فيه آثِمٌ كاذِبٌ ليرضى به أحدًا أو يقطع به مالا فهذا أعظم من أن تكون له كفارة » (١) .

الحلف بغير الله :

رَوَى البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال :

« إِنَّ اللَّهَ يَنْهَأُكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ » .

وقال ﷺ : « كُلُّ يَمِينٍ يُخْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ شِرْكٌ » .

من هذا نعلم أن الحلف لا يكون إلا بالله ، ومثل الحلف بالله الحلف بالقرآن ؛ لأن القرآن الكريم كلام الله ، وكلام الله صفة من صفاته ، فهو كالحلف بالله سواء بسواء .

(١) فى ظلال القرآن لسيد قطب - المجلد الثانى .

٢- الظهار :

كان الرجل في الجاهلية إذا غَضِبَ لأمرٍ من امرأته يُظَاهِرُ منها ، فقد كان يكفي أن يقول لزوجته : « أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي » حتى تحرم عليه إلى الأبد ، ولا تطلق منه ، ولكنها تبقى هكذا لا هي حِلٌّ له فتقوم بينهما الصلوات الزوجية ، ولا هي مطلقة فيجوز لها أن تتزوج من سواه .

ومعنى ذلك أن المرأة كانت تُحَرِّمُ من حياتها الجنسية إلى الأبد ، وهذا أقصى وضع يمكن أن توضع فيه المرأة ، ويعتبر هذا من التعت الذي كانت تلاقية المرأة في الجاهلية .

لقد قرر القرآن الكريم أصل القضية وحقيقة الوضع فيها في قوله تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّاتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُورٌ غَفُورٌ ﴿١﴾ .

في هذه الآيات البينات الواردة في سورة المجادلة علاج للقضية من أساسها : إن هذا الظهار قائم على غير أصل ، فالزوجة ليست أماً حتى تكون محرمة كالأم ، فالأم هي التي ولدت ، ولا يمكن أن تتحول الزوجة أماً بكلمة تُقال ، إنها كلمة منكرة ينكرها الواقع ، وكلمة مزورة ينكرها الحق ، والأمور في الحياة يجب أن تقوم على الحق والواقع .

وبعد تقرير أصل القضية يوضح القرآن الكريم الحكم فيها في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَحَرْبٌ رُقْبَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكُمْ تُوعِظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ﴿٢﴾ .

(١) سورة المجادلة - الآيات ١ ، ٢ .

(٢) سورة المجادلة - الآية الثالثة .